

## الاقتصاد المغربي منذ الاستقلال

تم إعلان الاستقلال في المغرب رسمياً عام 1956.

في أعقاب هذا الاستقلال ، ظهرت المشكلات الاقتصادية بكل حدة مع انخفاض الاستثمارات ، وهرب رأس المال ، وتسارع الهجرة الريفية ، وتفاقم البطالة.

في الواقع ، كانت المشكلة الرئيسية تتمثل في إعادة الهيكلة العميقة للهيكل الاقتصادية التي تشكلت منذ أكثر من 40 عاماً من الحكم الاستعماري ، وتهيئة الظروف الاجتماعية السياسية والثقافية لإقلاع اقتصادي حقيقي.

من الستينيات ، تم تنفيذ ثلاث خطط متتالية: الخطة الخمسية ، الخطة الثلاثية والخطة الخمسية.

بعد عام 1956 ، انخفض حجم الاستثمار الكلي انخفاضاً كبيراً ، أو بشكل أكثر دقة ، والذي بدأ يظهر نفسه عام 1953 بطريقة معتدلة نسبياً.

تقريباً جميع القطاعات الاقتصادية تأثرت هذا الخريف.

في الوقت نفسه ، كان هناك انخفاض كبير في نسبة الأجانب الذين يعيشون في المغرب: زاد عدد الفرنسيين الذين غادروا المغرب من 1955 إلى 1960 بشكل كبير.

بالنسبة لعواقب هذه التغيرات ، يمكننا أن نذكر:

-زيادة معدل البطالة والعمالة الناقصة

-انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي

-تسارع ملحوظ في الهجرة الريفية

يمكن أن نتحدث أيضاً عن الزراعة ، التي لا تزال القطاع الرئيسي للاقتصاد المغربي ، لكنها لا تزال عرضة للمخاطر المناخية. يستمر قطاعها التقليدي ، الذي يضم غالبية الفلاحين ، في الركود بل ويتراجع في غياب إعادة تشكيل القطاعات الزراعية.

شهدت الصناعة أيضاً تغيرات كبيرة. منذ عام 1962 ، كانت هناك زيادة مطردة في استهلاك الكهرباء ، ولكن بوتيرة بطيئة إلى حد ما ، مما يعكس النمو الصناعي. بلغ إنتاج الكهرباء في عام 1968 أكثر بقليل من مليار ونصف كيلوواط / ساعة.

منذ الاستقلال ، لم تشهد الصناعة أي تغيير هيكلي كبير. الأحداث الهامة الوحيدة هي التطور السريع نسبياً في صناعات النسيج وإنشاء مصانع السكر من قبل الدولة.

على مستوى العمالة ، لا تزال البطالة والعمالة الناقصة كبيرة وتزداد سوءاً على الرغم من تنفيذ الخطط المختلفة منذ عام 1960. وستمثل البطالة في المناطق الحضرية 30 إلى 50 ٪ من القوى العاملة في المناطق الحضرية.

إن تطور هجرة العمال المغاربة إلى بلدان أوروبا الغربية خلال السنوات القليلة الماضية ، حتى لو كان يخفف إلى حد ما من نطاق البطالة والعمالة الناقصة ، ولا يلغي بأي حال هذه الخطورة.

إن الحاجة الهائلة لخلق فرص العمل ، من حيث التعليم المدرسي والتدريب الإداري ، لتحسين مستوى معيشة جماهير السكان لا تزال قائمة مع نمو السكان.

تشعر الأجيال الصاعدة ، التي حصلت حتى الآن على التعليم الثانوي ، بالقلق بشأن مستقبلها ، وتتحدى بشكل متزايد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة.